

الآراء الواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لا تتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

أفق آخر للانتخابات القادمة

المسكوت عنه



برنامج حقيقي يقدم للانتخاب سيستأوى الجميع بلا شك. ولا يعود أي فرق بين هذا وذلك. ولعل الملاحظة الأبرز في انتخابات ما قبل الانتخابات تلك، خلوها من متفكين بارزين معروفين في الوسط الأكاديمي، على صعيد البحث، والتأليف، والإبداع، والفن، والصحافة. وكان لسان حال تلك الانتخابات يقول: هؤلاء لا هم البعير ولا هم بالنعير. وبالتالي ما على المتفكين والمتعلمين والأكاديميين سوى توقع الأسوأ. وليعدوا العدة منذ الآن لكي يواجهوا حكومة تكميم الأفواه، وتدوس على حقوق الإنسان، وتحجب النساء العقول، وتستخف بضمير الشعب. حتى تصبح بنيات السينما مواضع لبغ الخضراوات، والمسارح مضافات للعثائر، والصحف ماسخ لفواه السياسة الطائرين على أجنحة الفضائيات، والقصاص رديحاً وتطليلاً ومديحاً، ونعبي الشباب البائس الباحث عن طريق.

وتلك معضلة الانتخابات القادمة. عشرات من النخب السياسية في واجهة المشهد، لا ترضى سابق أو توجه مختلف عليه أو مغايرة في تعريف هوية البلد. والمواطن عليه أن يختار، حيث إنه سيحشر بين تلك الخيارات وأغلبها من، وقد أورهته ملايين المهجرين، وآلاف الجنابيين مجهولة الهوية، وعشرات الآلاف من اليتامى، وجيشاً جراراً من العاطلين عن العمل، وجرائم غامضة لا يجرؤ أحد من سياسيي البلد، العتاة، والكشف عنها. والمشتريات الأخرى أيضاً اعتماد الجميع على كاريزما الأعضاء، ممن تجاؤوا مناصب حكومية أو برلمانية أو شيوخ قبائل أو رجال دين. والبعض تم تجميعهم على ضوء تلك الكاريزمات فقط. إذ ما الذي يربط بين رجل دين مذهبي حتى النخاع، وبين علماني قح خبير بالنتريات الحديثة في بناء المجتمعات؛ وما الذي يربط بين دكتور في العلوم الزراعية وشيخ عشيرة لا يعرف سوى شجرة الأنساب؛ وطبعاً مع غياب

مصادرة للوعي في الريف الذي قطع أشواطاً طويلة في الوعي الوطني والسياسي. ومسوغ ابراز شيوخ القبائل والعشائر جاء نتيجة لعبهم دوراً أساسياً في فرملة الحرب الطائفية قبل سنوات. هناك حقيقة يعرفها الناس وهي أن معظم العشائر، سواء في الشمال أو الجنوب، تقسم إلى سنة وشيعة، بهذه النسبة أو تلك. وهناك أيضاً تداخل بنسب معينة حتى بين العشائر العربية والكردية. كما أن معظم الائتلافات ذات وجوه قديمة. الوجوه التي صنعت، أو شاركت في أحداث السنوات الست الماضية، بما فيها القتل، والتصفيات، والفساد الإداري، والتخريب، والتواطؤات مع مخابرات دول مجاورة، والارتباطات مع بقايا النظام السابق. ولا يحسب لتلك الوجوه من إيجابيات إلا النزر القليل، وحتى هذا القليل صنعه العراقيون البسطاء، اللاطفيون، والمرجعيات الدينية الحكيمة، والمتقنون الوطنيون، والأكاديميون الذين لا ينجروا إلى مستنقع الطائفية. بعض من الوجوه القديمة ذات ماض لا يسر الناخب،

الانتخابات المقبلة التي ستجري في السابع من آذار، لن تكون مشابهة لتلك التي جرت في عام ألفين وخمسة، فبين التاريخين جرى كثير من التحولات في البنية السياسية، وفي بنية المجتمع ذاته. وكل تلك التحولات فعلت فعلها في رسم خارطة سياسية جديدة، فيها ما هو مختلف وفيها ما هو قديم. المزاج الشعبي، رغم تشاؤمه من المستقبل، إلا أنه يرغب في رؤية خارطة سياسية جديدة، ووجوه أخرى، وواقعا خديماً يراعي متطلبات المواطنين. لقد انتهت مرحلة كانت ثقيلة على الجميع، وهذا ما يعترف به حتى من كان ممسكاً بزمام مقاتيح السلطة.

شاعر الأنباري



الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والإسلامي، فيبدو أنه سيحفظ بوحده السابقة، ويعتقد بأن كتلة التغيير التي يقودها نوشيروان مصطفى قد تدخل الانتخابات في الإقليم منفردة. ومن أوجه التشابهات في الخارطة الجديدة هو هيمنة الرجال على تلك الائتلافات، وهذا يؤكد أن العقيدة الكوردية مسيطرة ومنفتحة، وهي ما زالت تسود المشهد النخبوي مملا تسود في الشارع. ولولا نظام (الكوتا) المفروض من قبل الحاكم المدني السابق بول بريمر في قانون الدولة، حيث وضع نسبة خمس وعشرين بالمئة للمرأة، فعلى الأغلب لن تكون هناك مقاعد نسائية حتى بين أشد الائتلافات تشدداً بالحرية، والديمقراطية، وحقوق الإنسان. هذا واضح من العدايات التي ظهرت أثناء الإعلان عن تلك الائتلافات. وجود المرأة كان رمزياً، ولا يتناسب بحال مع نسبتها في المجتمع.

المعروف أن نسبة المرأة في المجتمع تفوق الستين بالمئة. ارتفاع النسبة سببه مفهوم، إذ كان للحروب والهجرات والتصاعدات الاجتماعية دور هائل في تدني نسبة الرجال. اضطراب الشارع بعد سقوط النظام حصر المرأة في البيت حتى وقت قريب. والسمة الأخرى لتلك الائتلافات في محاولتها كلها تقريباً الجمع بين مكونات المجتمع، سنة وشيعة ومسيحيين وأكراداً وتركمناً وأقليات، وذلك في مسعى بصري، على الأقل، أمام شاشات التلفزيون لتأكيد وطنيتها، وعبورها فوق الحواجز المذهبية والقومية. علماً أن ثمة أحزاباً مهيمنة، طائفية، بلون واحد، بقيت هي المحور لبعض تلك الائتلافات. ائتلاف دولة القانون على سبيل المثال محور حزب الدعوة. الائتلاف الوطني محوره المجلس الإسلامي الأعلى والختيار الصديري، ووجوه الوفاق محورها الحزب الإسلامي. فوق ذلك ثمة تركيز على شيوخ العشائر، فهم باعقاد تلك الائتلافات قوة انتخابية ضاربة قد تجبر أصوات أبناء العشيرة إلى الائتلاف المعني، مع أن هذه النظرة فيها

أغلب الائتلافات تفككت، بل وصار بعضها معادياً للبعض، بعد أن دخل أكثر من طرف في حرب مع الآخرين، كما حصل لائتلاف الشيعي حيث استحكمت الحساسيات بين حزب الدعوة والختيار الصديري، ثم لاحقاً بين الدعوة والمجلس الإسلامي الأعلى. الورقة الرائجة ذات يوم، وهي الطائفية، أصبحت تهمة، الجميع يناهز بنفسه عنها. القوات الأميركية اخفقت من المدن تقريبا، بعد توقيع الاتفاقية الأمنية مع الحكومة، وتنظيم القاعدة ما عاد مؤثراً، وهو في طريقه للزوال. في حين ضربت الميليشيات بعنف، وأزيحت عن الخارطة. هذا هو واقع الحال في السنوات الأربع الأخيرة. انهارت أيضاً جبهة التوافق، وتشتت القائمة الوطنية العراقية، واختلفت أحزاب وظهرت أحزاب. وفي الزمن القصير المتبقي بدأت معالم الواقع السياسي الجديد تتشكل. وتشكلها لا يمكن في معزل عن التجربة الماضية، ومن يتأمل في الائتلافات الجديدة التي ولدت في بحر الأيام، والأسابيع الماضية، يلاحظ فيها ملامح متشابهة. ربما تختلف الوجود فقط لكن التركيبة، واللغة المستخدمة، والمشاريع المستقبلية، تكاد كلها تكون نسخة واحدة. الائتلاف الوطني العراقي، ائتلاف دولة القانون، الحركة الوطنية العراقية، الأحرار، عراقيون، جبهة التوافق، وغير ذلك من تسميات، كلها تحاول إعطاء فكرة عن توجه تلك الائتلافات. عدا الحزب الشيعي العراقي الذي قد ينزل بقائمة منفردة، فكل القوائم تتكون من كتلتا وأحزاب وحركات، إضافة إلى الأفراد ذوي الشخصيات الاجتماعية المعروفة. أما التحالف الكردستاني، وكان يضم الحزب الديمقراطي

معجزات

من المباراة للكنيسة

الوصول المنظم للسلس إلى هذه الجماهير وتعبئتها من أجل الدفاع عن مصالحها الحقيقية بصورة جماعية، وهكذا انفتحت الأبواب أمام القوى السياسية التي تتلاعب بالدين وتنشر أفكارا الظرف والتكفير وتغيب الشباب البائس الباحث عن طريق يدعى أنها ترشده إلى الجنة. وكما يسجل التقرير الثاني لدراسات في الوطن العربي مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان الذي صدر قبل أيام بعنوان (واحة الإفلات من المحاسنة والعقاب)، فقد تزايدت حدة الاحتقان الطائفي في مصر بسبب تنامي مشاعر التعصب الديني وتوظيف الدين في العمل السياسي من كل من الحكومات وجماعات الإسلام السياسي. ونقاس الحكومة عن معالجة العديد من المشكلات المزمنة التي تتركس التمييز ضد الأقليات وغيرهم ما تصورا. وربما كان هذا سببا إضافيا في اندفاع الآلاف من المسيحيين نحو ما تصورا أنها السيدة العذراء. ويسجل التقرير أيضا أن حكومات عربية تسعى لترميم شرعيتها بتوثيق أواخر التحالف مع السلفية غير المعارضة لها مما يترتب عليه تعزيز الظرف الديني وتوقع المزيد من تدهور حقوق الإنسان. كان الدكتور سيد عويس عالم الاجتماع عامرا رسائل بالآلاف قام مواطنون استهلمهم والمواطنون الذين استهجنوا الحالة الفوقائية التي انطلقت في البلدين على أنه قد جرى أفعالها وتاججها بنكاء لتعطي على الاحتقان السياسي الاجتماعي فيهما معا حيث اتسعت قاعدة الفكر والبطالة خاصة بين الشباب وفاحت رائحة الفساد الذي تحول إلى مؤسسة في البلدين وأصبح هو القاعدة في كل من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومن المفارقات الساخرة أن طبقا لتقارير منظمة الشفافية العالمية وجاء ترتيبها معا قرب آخر البلدان التي جرى قياس الفساد فيها والذي أدى انتشاره إلى هروب المستثمرين وتدهور الأحوال. وتنهض شواهد كثيرة ولها تاريخ على ضلوع النظم الحاكمة من غالبية البلدان العربية في هذه اللعبة الخطرة التي تستخدم كلا من المشاعر الوطنية الزائفة والدين في السياسة وتتلاعب بالمشاعر الدينية للملايين البائسة التي تغلق أمامها طرق التقدم والاستقرار نتيجة للسياسات الطبقة المحازرة لكبار الرأسماليين وتحالفها مع الاستبداد السياسي الذي يقف حائلا بين تدهور الجماهير وبين العمل المنظم من أجل تغيير واقعا البائس. وقد أدى زواج الفساد والاستبداد وحالات الطوارئ المخروسة بصفة دائمة في غالبية البلدان العربية إلى عجز الأحزاب الديمقراطية ومنظمات المجتمع المدني عن

بين البرادعي وعلي الدين هلال!

في الانتخابات العامة، وشهدت تزويرا واسعا سواء في الاستفتاء على الدستور أو انتخابات مجلس الشعب، وهو الأمر الثابت بتقارير محكمة النقض في مئات الطعون المقدمة لها وفي تقارير القضاة الذين أشرفوا على انتخابات عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ المقدمة لنادي القضاة قبل إلغاء الإشراف على القضاء. كما تناسى د. علي الدين هلال، أن حزبي التجمع الوطني التقدمي الوحدوي والعربي الديمقراطي الناصري قاطعا انتخابات رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٥ - ترشيحا وتصويتا- اعتراضا على تعديل المادة ٧٦ التي تمت صياغتها لضمان فوز رئيس الجمهورية الحالي ووريثه من بعده في العائلة أو الحزب، وتلقى رئيسا حزبي الغد والوفد اللذان خاضا الانتخابات درسا لا ينسى، فالأول دخل السجن لمدة ٥ سنوات، والثاني تعرض لمحنة في حزبه اطلحت به خارج الساحة السياسية. وفي أول ديسمبر/ كانون الأول الحالي أصدرت أحزاب التجمع والوفد والناصري المدفوعة بالية الترويج الرخيصة لمقاصد جهوية ضيقة، وبالطبع، مازال الحيز الذي يشغله الإعلام النزيه، شأنه اليوم شأن كل الأزمان الغابرة، حيزا مقيدا بحيطان الزيف العالية، وصوته على الرغم من صدقه في التعبير عن مصالح الكثرة الكاثرة من المواطنين، محجوب بصعوبة وجمجمة الإعلام المدفوع الأجر سلفا... لمن يستعرض، وينجو مترثيا، مشهدنا (السيا إعلامي) طوال زمن الدورة الانتخابية المشوكة على الختام، سيلمس لمس اليد بضعة معطيات، ربما كان أهمها تشكل عتبة وعي حقيقي لدى العراقي الذي تكبد الكثير من مغالطات إعلام مختلف الجهات

تتولى تنظيم الإجراءات الخاصة بالعملية الانتخابية لضمان نزاهتها، والمطالبة بوجود مراقبين دوليين من قبل الأمم المتحدة، وإتاحة مساحات متكافئة في جميع أجهزة الإعلام الحكومي للمرشحين ليتمكنوا من طرح أفكارهم وبرامجهم، وفتح باب الترشيح لرئاسة الجمهورية لجميع المصريين سواء كانوا أعضاء في أحزاب أو مستقلين عن طريق إزالة مختلف العوائق الدستورية والقانونية المقيدة لحق الأغلبية العظمى في الترشيح. وتساءل د. علي الدين هلال (هل من حق أي شخص في أمريكا أو في أي دولة أن يطالب بتعديل الدستور كشرط للترشيح؟). ويبدو أن أمين الإعلام بالحزب الوطني لا يعرف أن الدستور في الولايات المتحدة والدول الديمقراطية وكذلك القوانين الخاصة بانتخابات الرئاسة فيها صدرت من مجالس تشريعية منتخبة ديمقراطيا وفي انتخابات حرة ونزيهة، وهي محل توافق وقبول من المجتمع، بينما الدستور المصري الصادر عام ١٩٧١ وقوانين مباشرة الحقوق السياسية وانتخابات مجلسي الشعب والشورى، صادرة عن مجالس نيابية تم انتخابها في ظل مقاطعة أكثر من ٧٥٪ من الناخبين للتصويت

نقلت صحيفة (المصري اليوم) عن د. علي الدين هلال أمين الإعلام بالحزب الوطني وأستاذ العلوم السياسية قوله في المنتدى العربي العالمي الذي عقد في واشنطن مخاطبا د. محمد البرادعي، (إذا اخترت أن تدخل العملية السياسية فعليك أن تدخلها وفق القواعد الدستورية وأن تلعب وفق قواعد اللعبة دون شروط مسبقة)، رافضا بذلك ما طلب به د. البرادعي من إجراء الانتخابات العامة البرلمانية وانتخابات الرئاسة (على غرار المعمول به في سائر الدول الديمقراطية المتقدمة منها والنامية في إطار ضمانات تشكل جزءا لا يتجزأ منها) ويحدد هذه الضمانات في إنشاء لجنة قومية مستقلة ومحايدة

دكاكين إعلامية

فيما يوعدهم تلك، الأمر الذي خلق فجوة ثقة بين المواطن والسياسي، اتسعت وتعمقت بنحو لا يمكن إغفاله أو السكوت عنه. ففي الوقت الذي يظفر فيه المسؤول عن لقمة عيش المواطن وقد فاضت على وجهه ملامح الكدح المتواصل ليل نهار، ليس من أجل إشباع ملايين الجيعان، الواجب الذي أناطته به أوراق اقتراعهم، بل من أجل تسمين العجول المحيطة به، عملا بوعظلة (الأقربون أولى بالمعروف)، في الوقت ذاك تتلوى بطون الجيعان تعصرها مرارة الخيبة والذللان... وفي الوقت الذي يسير فيه المسؤول عن أمن المواطن وحمايته (الأقربون) بموكبه السلطاني في شوارع بغداد المكتظة، محاطا بأكثر من حزام أمني، أمنا راضيا غير مرضي، يتعثر أشلاء المئات من أناس هذا الوطن المبكي عواصف التفجيرات، لكننا محتم عليها التبعثر جزءا لاجتماعها في صنابير الاقتراع التي صنعت من ذلك اللامسؤول مسؤولا... وفي الوقت الذي تتخاطح فيه قرون بعض وسائل الإعلام المرئي

مع اقتراب موعد إجراء الانتخابات العامة، تشهد السوق السياسية العراقية نشاطا ملحوظا في حركة بيع وشراء الأسهم، مقلما تشهد بوادر حملات إعلانية لترغيب الزبائن لأن يمنحوا أصواتهم لمالكي الأسهم الأوفر حظا... ومع حداثة خوضنا كعراقيين هكذا تجربة، فإن ساستنا الكرام ارتكبوا الكثير من المغالطات الدعائية وأجزلوا الوعود لتحقيق المطالب المشروعة لمنتخبهم في الدورة الماضية من دون أن ان

دون توقف

كاظم الجماسي

Opinions & Ideas

آراء وأفكار

ترحب آراء وأفكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:

١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الإقامة.
٢. ترسل المقالات على البريد الإلكتروني الخاص بالصفحة.
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.

ideas@almadapaper.net